لما الطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله
ان المدعى لما ادعى الملك المطلق بينما في يد المدعى عليه انكره وطلب
منه المدعي البرهان فاقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى
عليه بما قرر برهن على الدفع وفي الخير وكذا الحكم لو قال له كلمي صاحبي
يحفظه كما في المبسوط وكذا الحكم لو قال اسكتني فيها فلان الغايب كما في
الخلاصة وكذا الحكم لو قال سرقتها منه او اخذتها منه او ضل منه او ضل منه
فوجدته كما في الخلاصة وهذا لان رجحان الى الامانة والدلالة الاجيرة الى
الضمان ان لم يشهد في الاجيرة والا فالى الامانة فالصور عشرة ربه علم
ان الصور لم تنحصر في الخمس فالاولى ان تفسر المحمية بالثلاثي وفي
البزازية ويلحق بها ما دعوى كونها مزارعة بان ادعى عليه ارضا بيده
على انها في يده بالمزارعة من فلان بن فلان الفلاني الغايب وبقي
المزارعة بالاجارة او الوديعة فلا يزاد على الخمس بقي على ذلك
في كتاب الدعوى والبينات انتهى قال شيخنا رحمه الله وهو يقول
كما ذكرناه واطلق في قوله هذا الشيء فانتظم المنقول والعقار كما في
البحر نقلا عن المبسوط قال وظاهر قوله هذا الشيء انه قايم لان
الاشارة الحسية لا تكون الا الى موجود في الخارج فمفهومه انه لا يندفع
لو كان المدعى هالكا وبه صرح في البناية احترازا من خزانة الاكمل فقال
عبد هلك في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده واقام الاخر البينة انه مات
في يده انه اودعه فلان او غصبه او اجره لم تقبل وهو خصم
فانه يدعي الدين عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغايب
وصدقه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعي
اما لو كان عضبا لم يرجع وكذا في العارية والاباق مثل الهلاك
هنا فان عاد الغصب يوما ما يكون عبدا لمن استقر عليه الضمان
جارية في يده ذهبت عينها فاقام رجل البينة انها له وطلب
ارش العين واخذ الجارية واقام ذو اليد البينة على الوديعة
وغيرها فلا خصومة بينهما ولو كانت ولدت ثم ماتت والمسئلة
بحالها جعله القاضي خصما في القيمة ولا يقضي بالولد ويقف فيه
ويجعله تبعا للام بخلاف الارش وتمامه ينظر في الحال وان قال
ابتعته من الغايب او قال المدعي غصبته او سرق مني وقال ذو اليد
او وديعة فلان وبرهن عليه لا اي لا تندفع ببيان السبب لما
حاصل الاولى ان المدعي ادعى في العين ملكا مطلقا وانكره المدعى
عليه فبرهن المدعي على الملك فدفعه ذو اليد بانه استزاها من
فلان الغايب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعني فيقضي

القاضي

القاضي ببرهان المدعي لانه لما زعم ان يده يد ملك اعترف بكونه خصما
فالضمير في قال عايدا الى المدعى عليه وحاصل الثانية ان المدعي ادعى
فعلا على ذي اليد فدفعه بدعوى الابداع من الغايب وبرهن فانها
لا تندفع لانه انحاصار خصما بدعوى ذي اليد ويصح دعوى الفعل وقد
يبنى فعل الغصب للفاعل وفعل السرقة للمفعول فخرج ما اذا بنى الاول
للمفعول بان قال غصب مني كما في البزازية واما قيد في السرقة
بالمفعول ليعلم حكم ما اذا بناه للفاعل بالاولى وهو اتفاق وهي المبني
للمفعول الاختلاف فقال محمد هو كقبض فعل للغصب للفاعل وقيل للناس
واستحسنا وجعلاه من دعوى عليه لانه ذكر اشاعة الفاحشة بخلاف
الغصب ولو ادعاه بالصبر لم يذكره الشارحون وفي البزازية ادعى انه ملكه
وفي يده غصب فبرهن ذو اليد على الايداع قبل تندفع لعموم دعوى
الفعل عليه والصحيح انه لا يندفع انتهى قال في مجلس الحكم انه ملكي ثم
قال في مجلسه انه وديعة عندي من فلان تندفع الخصومة مع البرهان
على ما ذكروا وبرهن المدعي على مقالته الاولى جعله خصما ويحكم عليه
لما في البزازية وذكروا وتارة قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في
مجلسه انه وديعة عندي او رهن مني فلان تندفع اذا برهن على
ما ذكر وبرهن عليه المدعي انه اقر بكونه ملكا له في غير مجلس
الحكم يجعله خصما ويحكم عليه لسبق لاقراره ويمنع من الدفع انتهى
قال مولانا في حجره وبه علم ان دعوى الشراء من الغايب مثلا
والمراد ان ذا اليد ادعى ملكا لنفسه سواء طلقه او قيده بشراء او
هبة مع قبض او صرفه كذلك واطلق في الشراء فشمل الناسد مع التقابض
كما في البحر معزيا الى ادب القضاء للخصاف والله اعلم وان قال المدعي
ابتعته من فلان وقال ذو اليد او دعيه فلان وكله ودفعت للخصومة
وان لم يبرهن وحاصله ان المدعي اذا ادعى الملك بسبب من جهة الغايب
فدفعه ذو اليد بان يده من الغايب فتدا تفقا على اصل الملك جبرا لما
قيل وصولها الى يد ذي اليد من جهته فلم تكن خصومة الا ان يقيم
المدعي بينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بينة كونه احق بامساكها
ولو صدقه ذو اليد في شرايه منه لا يامره القاضي بالتسليم اليه حتى
لا يكون قضاء على الغايب باقراره وهي حجية قيد بتلقي اليد من الغايب
لاحتراز عما اذا قال ذو اليد او دعنده وكيل فلان وذلك لم تندفع
الخصومة الا ببينة لانه لم يثبت تلقي اليد ممن اشتري هو منه لانكار
ذي اليد ولان من جهة وكيله لانكار المدعي وكذا لو ثبت بالبينة
انه دفعها الى الوكيل ولم يشهد ولان الوكالة دفعها الى ذي اليد ذكره

يب

غيره